



النشرة السورية

نشرة يومية ترصد أهم التطورات المحلية
والدولية المتعلقة بالشأن السوري

من بوليتيكال كيز





2025 - 09 - 21

أولاً: أبرز التطورات المتعلقة بالملف السياسي:

١. على مستوى رئاسة الجمهورية، وحكومة تسيير الأعمال:

- أعلن المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات مجلس الشعب السوري "نوار نجمة" تهديد فترة قبول الطعون على أعضاء الهيئات الناخبة حتى الساعة الواحدة من يوم غد الأحد لإتاحة الفرصة أمام المواطنين للمشاركة في الرقابة الشعبية على عملية اختيار أعضاء الهيئات الناخبة، وأشار "نجمة" إلى أن نتائج الطعون على أعضاء الهيئات الناخبة ستُعلن خلال ٢٤ - ٤٨ ساعة من انتهاء فترة تقديم الطعون.

٢. على المستوى الدولي:

- أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أن رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" سيعقد الأحد اجتماعاً وصفته بـ"الحاسم" بمشاركة عدد من الوزراء البارزين، لبحث ملف المفاوضات مع سوريا، وذكرت القناة ١٢ الإسرائيلية أن الاجتماع سيناقش آخر المستجدات على صعيد المحادثات غير المباشرة بين الطرفين، في ظل ضغوط سياسية وأمنية متزايدة داخل إسرائيل بشأن مستقبل العلاقات مع دمشق، دون الكشف عن مزيد من التفاصيل حول جدول الأعمال أو الوزراء المشاركين.

- نفى الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز في إسرائيل الشيخ "موفق طريف" ما يتداول حول إدخال إسرائيل أسلحة إلى محافظة السويداء السورية ضمن ما تقدمه من مساعدات إنسانية. وأكد في تصريحات صحفية أنه لا علم له ولا دور في أي نشاط من هذا القبيل، وأعرب "طريف" عن أسفه العميق للأوضاع الإنسانية المتدهورة في السويداء نتيجة الحصار الطويل الذي أدى إلى نقص حاد في المواد الغذائية والخدمات الأساسية مثل الكهرباء، مشيراً إلى وجود أكثر من ٣٢ ألف مشرد و٧٠٠ مخطوف من الرجال والنساء بحسب تقديراته، وأوضح الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل أن الحل في الشرق الأوسط عموماً، وفي





سوريا خصوصاً، يكمن في إيجاد مقاربة عادلة لقضايا الأقليات، معتبراً أن تجاهل المجتمع الدولي لها تعرضت له السويداء من تهجير وهدم وقتل واغتصاب دفعه للضغط على إسرائيل للتدخل في الشأن الإنساني هناك.

- عبر المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا "توماس باراك" عن تفاؤله بأن المشرعين سيقرون إلغاء كاملاً لقانون "قيصر"، وأضاف: "مخاوف الكونغرس تستحق أن تُعالج، ونحن نحاول الرد عليها"، وأشار إلى أن الوضع معقد بسبب قانون قيصر، لكنه يفتح طريقاً لتدفق الأعمال التجارية، وأنه "من الضروري أن نفعل ما قاله الرئيس ترامب وأن نمنحهم فرصة ونرفع عنهم العقوبات"، وتابع: سوريا تقوم بعمل جيد جداً في تنفيذ ما طلبناه بشأن المسألة، وأنا متفائل.

- قال وزير العدل اللبناني "عادل نصار" إن بلاده تبحث إمكانية التوصل إلى اتفاقية مع حكومة دمشق لمعالجة ملف المعتقلين في السجون اللبنانية والسورية، وأوضح "نصار"، في تصريحات صحفية، أن الجانب السوري أبدى رغبة في مناقشة الملف ضمن إطار قانوني، مشيراً إلى أن الرئيس الشرع استبعد البحث في قضية موقوف في "حزب الله" في سوريا، وأكد الوزير اللبناني على أن بلاده المعنية بمتابعة أوضاع جميع المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، لافتاً أن الحكومة ستواصل اتصالاتها مع دمشق لإيجاد حلول عملية تضمن حقوق المعتقلين وتنتهي هذا الملف المعقد.

- وصفت بعثة الاتحاد الأوروبي في دمشق، رفع العلم السوري في واشنطن، بأنه يعبر عن صمود وأمل بصفحة جديدة يستحقها الشعب السوري، وفي منشور لها على منصة "إكس"، قالت البعثة: "تهنئ السوريون على رفع علمهم في واشنطن، فهذا صمود وأمل بصفحة جديدة يستحقها الشعب السوري".

- أكدت وزارة الخارجية والتنمية البريطانية أهمية اتخاذ مجلس الأمن الدولي التدابير الضرورية لدعم اقتصاد سوريا، بما في ذلك إصلاح عقوبات الأمم المتحدة المفروضة عليها، وفي تغريدة عبر منصة "إكس" قالت الوزارة: في الأسبوع





المقبل سوف نشهد زيارة تاريخية للرئيس أحمد الشرع إلى الأمم المتحدة، حيث نتطلع إلى سماع مزيد من التفاصيل حول رؤيته بشأن سوريا تنعم بالأمن والازدهار.

٣. على مستوى الزيارات المتبادلة:

- بحث وزير الخارجية "أسعد الشيباني" في واشنطن مع اللجنة الأمريكية للحريات الدينية العالمية، سبل تعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والثقافات.

- وجه وزير الخارجية السوري الشكر المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا "توم باراك" على الدعم والمشاركة في زيارة الوفد السوري إلى واشنطن، وأضاف: "حملنا صوت الشعب السوري إلى مؤسسات الكونغرس ووزارة الخارجية الأمريكية، ورفعنا العلم السوري فوق سفارتنا، سوريا تستحق الأفضل دائماً".

- قال وزير الاتصالات وتقانة المعلومات "عبد السلام هيكل": بحثت مع المبعوثة البريطانية إلى سورية "آن سنو"، التعاون في الاتصالات والتكنولوجيا والريادة ومشروع "سيلك لينك" كفرصة استراتيجية لسورية وشركائها الدوليين، وأضاف: سورية الجديدة منفتحة على الشراكات العالمية بما يحقق مصلحة بلدنا ومواطنينا وتنمية اقتصادنا.

- التقى معاون وزير الداخلية للشؤون الأمنية اللواء "عبد القادر طحان" بنائب وزير الداخلية التركي "منير كارال أوغلو"، في زيارة رسمية تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني بين البلدين، وتناول اللقاء متابعة تنفيذ الاتفاق الذي جرى بين وزير الداخلية السوري ونظيره التركي، والمتعلق بإيفاد عدد من العاملين في وزارة الداخلية السورية إلى تركيا، لتلقي تدريبات تخصصية في مجالات متعددة، كما جرى الحديث عن معرض أدوات الأمن الداخلي، وسبل مشاركة الجانب السوري فيه، إضافة إلى مناقشة سبل تفعيل التعاون مع منظمة الإنتربول الدولي في سوريا، بما يساهم في تعزيز العمل الأمني المشترك ومكافحة الجريمة المنظمة.

٤. على مستوى التحركات الحكومية:





- شارك عدد من الوزراء والمسؤولين والسفراء في فعاليات حملة "ريفنا بيستاهل" لدعم مشاريع البنية التحتية في ريف دمشق، وأقيمت الفعالية التي جمعت ٧٦ مليون دولار برعاية وزارة الثقافة ومحافظة ريف دمشق.
- سجلت الصادرات السورية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ نمواً بنسبة ٣٩٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، حيث بلغت قيمتها نحو ٥٠٠ مليون يورو، وفق بيانات حكومية، وأظهرت الأرقام أن المنتجات السورية وصلت إلى أكثر من ٩٠ دولة، في مؤشر على توسع ملحوظ في حركة التجارة الخارجية، وتصدر القطاع الصناعي المشهد التصديري بحصة تجاوزت ٣٥٤ مليون يورو، توزعت بشكل أساسي على الصناعات الكيماوية والغذائية والنسيجية.
- أعلنت وزارة التربية والتعليم عن فتح باب معادلة الشهادة الثانوية غير السورية للطلاب الراغبين، وذلك عبر دوائر الامتحانات في جميع المحافظات، وأوضحت الوزارة أن الطالب ملزم بتقديم الشهادة الثانوية الأصلية مصدقة من وزارة خارجية الدولة المانحة أو من سفارتها في سوريا، وفي حال كانت الشهادة صادرة عن دولة غير عربية يجب ترجمتها إلى اللغة العربية وتصديقها من وزارة الخارجية والمغتربين السورية.
- أجرى رئيس الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية يرافقه نائبه ومعاونوه جولة تفقدية في مرفأ طرطوس شملت أقسام المرفأ كافة، بهدف الاطلاع على سير العمل ومتابعة آليات التشغيل اليومية، وجرى التأكيد على أهمية رفع سوية الأداء وتعزيز مستوى الخدمات المقدمة، بما ينسجم مع الدور الاستراتيجي لمرفأ طرطوس في دعم حركة التجارة وتلبية احتياجات السوق المحلية، كما شدد رئيس الهيئة على ضرورة تذليل العقبات التي قد تواجه الكوادر العاملة، لضمان انسيابية العمل وتحقيق أفضل معدلات الإنجاز.
- ٥. على مستوى حركات المعارضة السياسية للنظام السابق أو الإدارة الجديدة:





- أعلن المجلس السوري الأميركي عن التوصل إلى صفقة سياسية مع الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الأميركي، أفضت إلى إلغاء عقوبات "قانون قيصر" المفروضة على سوريا، ضمن حزمة شروط تلتزم الحكومة السورية بتنفيذها على مدى السنوات الأربع المقبلة، وجاء الإعلان عبر تسجيل مصور لرئيس السياسات ومدير الشؤون الحكومية في المجلس "محمد علاء غانم" كشف فيه تفاصيل التسوية التي جرى التوصل إليها بعد مشاورات مطوّلة مع أعضاء الكونغرس، وأوضح "غانم" أن الفقرة (أ) من الاتفاق نصّت على إلغاء القانون مع نهاية العام الحالي ضمن إطار إقرار ميزانية وزارة الدفاع الأميركية ((NDAA، على أن يرفع وزير الخارجية تقريراً نصف سنوي للكونغرس يبيّن فيه مستوى التقدّم المحقق، وفي حال فشل الحكومة السورية في تحقيق تقدّم ملموس لمدة عام كامل، يحتفظ الكونغرس بحق إعادة فرض العقوبات، تُلزم الفقرة (ب) من التسوية الرئيس الأميركي أو من ينوب عنه بتقديم تقرير دوري إلى الكونغرس خلال ٩٠ يوماً من اعتماد القانون، ثم كل ١٨٠ يوماً ولمدة أربع سنوات، يتضمن شهادة واضحة بأن الحكومة السورية: التزمت بالقضاء على تهديد تنظيم "داعش" والجماعات الإرهابية الأخرى، وعملت بالشراكة مع الولايات المتحدة في إطار التحالف الدولي، وحققت تقدماً في حماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية وضمان تمثيلها في مؤسسات الدولة، وامتنعت عن القيام بأي عمل عسكري منفرد ضد جيرانها، بما في ذلك إسرائيل، وأحرزت تقدماً نحو اتفاقيات أمنية دولية، ولم تقدّم دعماً مالياً أو لوجستياً أو عسكرياً لأي من الجماعات المصنّفة إرهابية والمهددة للأمن القومي الأميركي أو لأمن الحلفاء، واستبعدت المقاتلين الأجانب من المناصب العليا في مؤسسات الدولة والأمن، وبموجب الفقرة (ج)، يتم إبلاغ الحكومة السورية بنتائج هذه التقارير بشكل رسمي. أما الفقرة (د) فتتص على إعادة فرض العقوبات إذا فشلت الحكومة في الحصول على شهادة





إيجابية لمرتين متتاليتين، بحيث تبقى العقوبات سارية حتى يقدم الرئيس الأميركي أو من ينوب عنه تقريراً يؤكد التزام الحكومة السورية بنود التسوية.

- أعربت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، عن إدانتها الشديدة للاعتقال التعسفي الذي تعرّض له المحامي "مالك محمود الجيوش"، نائب رئيس مجلس إدارة شركة "سيريتل"، مؤكدة أن هذه الخطوة تمثل خرقاً واضحاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن حرمانه من التواصل مع أسرته ومحاميه وعدم الكشف عن مكان احتجازه يشكّل إخلالاً بضمانات المحاكمة العادلة، وقالت الشبكة في بيانها إن قوات تابعة للحكومة السورية اعتقلت الجيوش في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ دون إبراز أي مذكرة قضائية، ومنذ ذلك التاريخ تعذّر على عائلته معرفة مصيره أو التواصل معه، وكان الجيوش قد تولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة "سيريتل" في أواخر عام ٢٠٢٤ بعد شغله منصب المستشار القانوني الأول في شركة "إم تي إن"، وأكدت الشبكة أن المحامي "الجيوش" منع من التواصل مع أسرته أو توكيل محامٍ للدفاع عنه، وحتى لحظة إصدار البيان لم تُعلن أي جهة رسمية عن مكان احتجازه أو عن التهم الموجهة إليه. وأوضحت أنها تواصل تحقيقاتها في القضية، بما في ذلك جمع الشهادات والمعلومات والأدلة ذات الصلة، داعية كل من يمتلك تفاصيل يمكن أن تُسهم في توضيح ملابسات الحادثة إلى مشاركتها عبر بريدّها الإلكتروني الرسمي، واعتبرت الشبكة أن توقيف المحامي "مالك محمود الجيوش" دون مذكرة قضائية أو توجيه تهم، ودون إبلاغ ذويه بمكان احتجازه، يُعدّ اعتقالاً تعسفياً وفقاً لتعريف مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاعتقال التعسفي، ويمثل انتهاكاً مباشراً للمادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أن عدم إبلاغ المعتقل بسبب توقيفه، وحرمانه من التواصل مع محامٍ أو مع عائلته، يُخالف الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة المنصوص عليها في المادتين ٩ و١٤ من العهد الدولي، ويُعدّ شكلاً من أشكال الاحتجاز غير القانوني، وأوصت الشبكة السورية





لحقوق الإنسان، بالكشف الفوري عن مصير المحامي مالك محمود الجيوش وضمان سلامته الجسدية والنفسية، مع تمكين عائلته ومحامي الدفاع من التواصل معه، والإفراج الفوري عنه ما لم يتم توجيه تهم قانونية معتمدة، وضمان تقديمه – إن لزم – لمحاكمة عادلة أمام سلطة قضائية تتوافر فيها شروط العدالة، وطالبت بفتح تحقيق إداري وقضائي في الحادثة لمحااسبة العناصر الذين نفذوا الاعتقال بشكل غير قانوني، ونشر نتائج التحقيق للرأي العام لضمان الشفافية، وتعويض المعتقل وذويه مادياً ومعنوياً في حال ثبوت عدم قانونية الاحتجاز، ضمن إطار جبر الضرر المنصوص عليه في القانون الدولي.

▪ ثانياً: أبرز التطورات الأمنية والميدانية:

١. ملف التوغل الإسرائيلي:

- توغلت قوة إسرائيلية في المزارع المحيطة ببلدة "كويا" بمنطقة "حوض اليرموك" بريف درعا الغربي، ونصبت حاجزاً مؤقتاً عند المدخل الشرقي لبلدة "معرية"، حيث جرى تفتيش الهارة والمركبات، بينما انتشرت وحدات أخرى باتجاه قريتي "كويا" و"عابدين".
- دخلت آليات إسرائيلية إلى أحياء بلدة "بريقة" بريف القنيطرة، وتحركت بين الحارات قبل أن تنسحب، كما داهمت دورية عسكرية منزلاً في قرية "كودنة" ثم عادت إلى مواقعها في تل "الأحمر الغربي".
- أطلقت القوات الإسرائيلية سراح المواطن "جميل جوزيف صليبي" بعد استجوابه ميدانياً في محيط بلدة "أوفانيا" بريف القنيطرة، حيث كانت قوة إسرائيلية قد فتشت مشتلاً زراعياً قبل انسحابها، وأقامت دورية إسرائيلية من خمس آليات حاجزاً





لتفتيش المارة في قرية "الصمدانية الشرقية"، تزامناً مع انتشار قوات راجلة وتحليق طائرات مسيّرة.

- أبلغت القوات الإسرائيلية أهالي قرية "الحميدية" بريف القنيطرة بوقوع انفجار مُتحكّم به، سيُنفَّذ يوم غدٍ الأحد الساعة السابعة صباحاً على الطريق الخارجي، كما طالبت جميع السكان بالتزام منازلهم خلال العملية.

٢. ملف الدروز (السويداء):

- شهدت ساحة "الكرامة" وسط مدينة السويداء مظاهرة للمطالبة بحق تقرير المصير، والإفراج عن جميع المخطوفين والمختطفات، وكشف مصير المفقودين، تزامناً مع مظاهرات مماثلة في مدينة "شعبا" وفي بلدة "القرية".

- اتهمت اللجنة القانونية العليا في السويداء، السلطة الانتقالية في دمشق بعرقلة دخول لجنة تقصي الحقائق الدولية المستقلة إلى داخل السويداء، الأمر الذي أكدته وسائل إعلام محلية نقلاً عن مصدر مطلع في لجنة التحقيق، وأشارت اللجنة القانونية إلى أن الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز الشيخ "حكمت الهجري" ونيافة المطران "أنطونيوس سعد" متروبوليت بصرى حوران وجبل العرب للروم الأرثوذكس، وجهاً في ٤ - ٩ - ٢٠٢٥، دعوة رسمية إلى السيد "باولو بينيرو"، رئيس لجنة تقصي الحقائق الدولية المعنية بسوريا، لزيارة محافظة السويداء، وأوضحت في بيان للرأي العام، أن الدعوة تضمنت تعهداً بتقديم جميع التسهيلات اللازمة لإجراء تحقيق عادل وشفاف، "يهدف إلى إيصال الحقيقة إلى العالم قبل ضياع الأدلة، وتوثيق ما جرى من انتهاكات جسيمة خلال أحداث تموز ٢٠٢٥". وأشارت إلى أن السلطة ترفض منح موافقة للجنة تقصي الحقائق بدخول السويداء "تحت ذرائع واهية"، وطالبت اللجنة القانونية المجتمع الدولي لتسريع وصول اللجنة الدولية المستقلة إلى السويداء، ومنحها صلاحية إجراء تحقيق ميداني فوري وشامل، مع وصول كامل وغير مشروط إلى الشهود والأدلة، دون أي تدخل من السلطة الحاكمة، وشددت على ضمان حماية المدنيين، وتسهيل





دخول المساعدات الإنسانية والطبية، ووقف العمليات العسكرية التي تهدد سلامة السكان، إلى جانب الكشف عن مصير المختطفين/ات قسراً، وفق آليات تحقيق دولية تضمن المحاسبة وحماية الكرامة الإنسانية، وإعادة المهجرين قسراً إلى قراهم في الريف الغربي والشهالي، وجبر الضرر الواقع عليهم، كما طالبت بدعم حق تقرير المصير لأهالي السويداء في إدارة شؤونهم المحلية، بما يتماشى مع المواثيق الدولية التي تكفل حقوق الأقليات. في حين لم يصدر أي تعليق من السلطة الانتقالية حول أسباب عرقلتها لدخول لجنة تقصي الحقائق، كما لم يصدر أي تعليق رسمي عن لجنة تقصي الحقائق.

- قال مسؤول عن ملف المختطفين في السويداء إن مفاوضات حول ملف المختطفين والمغيبين تجري حالياً بوساطة أمريكية وبحضور ممثلين عن حكومة دمشق، وأضاف المسؤول أن عدد المختطفين "الذين اختطفوا من قبل الحكومة والعشائر يصل لـ ٣٠٠ مختطف بينهم ١٠٣ نساء"، وذكر المسؤول، أن "مسار هذه المفاوضات يواجه عراقيل نتيجة مهاتلة الحكومة ومحاولاتها الحد من دور المنظمات الدولية عبر منع دخول لجان تقصي الحقائق واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى محافظة السويداء"، وشدد على أن "معلومات موثوقة وشهادات شهود عيان تثبت وجود عدد من المختطفين لدى الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة دمشق، خلافاً لما يُطرح من نفي أو تشكيك حول هذه الوقائع"، وأشار إلى أن "لجنة التحقيق التي شكلتها حكومة دمشق لا تحظى بقبول داخل السويداء، لكون الحكومة طرفاً معنياً ومتهماً في الانتهاكات التي وقعت بحق أبناء المحافظة، ما يفقدها صفة الحياد والمصداقية".

- قال مدير أمن مدينة السويداء "سليمان عبد الباقي": "هناك ٣٩ امرأة مغيبة قسراً من محافظة السويداء والمساعدة بأي معلومة، ونتعهد بالكشف عن مصير المغيبات مهما كلف الأمر، وندعو أهالي المختطفات إلى التواصل معنا وتثبيت





أسرائيل، وأضاف: سيتم التعامل مع أي جهة خاطفة بحكم عصاة خطف بالتنسيق مع مديرية أمن درعا وريف دمشق.

٣. ملف العلويين (الساحل السوري):

- تعرضت قوة عسكرية لكمين نفذه فلول النظام البائد في منطقة الساحل السوري، ما أدى لمقتل العنصر "زاهر أنس جدوع" الذي ينحدر من "دركوش" بريف إدلب.

٤. ملف قسد (المنطقة الشرقية):

- قال القيادي في حزب الاتحاد الديمقراطي "أدار خليل" خلال لقاء مصور: في دمشق يسود "البعث اليميني" الذي يمزج بين التعصب القومي والدين لفرض الهيمنة، وأضاف: مشروع "البعث اليميني" يقصي العلويين والدروز والسريان والكرد من المعادلة الوطنية، وعبر عن رفضه لمصطلح تحالف الأقليات، ودعا لتحالف عموم الشعب السوري لبناء وطن جديد، واعتبر أن المكونات السورية لم تُشرك في أي مسار حقيقي بعد سقوط نظام "الأسد"، وتابع: نخشى من تحوّل الصراع في سوريا إلى نزاع طائفي ومكوناتي مفتوح، وهاجم "خليل" المبعوث الأمريكي "توماس باراك" بالقول: "ليست لديه الخبرة الكافية لإدارة الأزمات في سوريا"، واعتبر أن الأسلوب الذي يعتمده "باراك" لا يساعد على الحل بل يعقد الأمور أكثر، وأضاف: كل أسبوع لدى "باراك" تصريحات مختلفة ولا نفهم شيئاً من لقاءاتنا المباشرة معه، نجهل كيف تفكر أمريكا بشأن سوريا، ومشروع الحل الذي تعتمده مجهول بالنسبة لنا.

- قُتل ٤ أشخاص من عائلة واحدة وأصيب آخرون بجروح جراء سقوط قذيفة مجهولة المصدر على منزلهم في قرية "أم تينة" شمال شرقي "دير حافر" بريف حلب، وهي منطقة تقع على خط التماس بين قوات الحكومة السورية و"قسد"، وتبادل الجانبان الاتهامات بالقيام بالقصف بينما تجدد القصف الصاروخي في الساعات الأخيرة على عدة قرى خاضعة لسيطرة الحكومة، بينها "السعيد"،





"الكيارية"، "تل المعز"، "الحبوبة" و"علصة"، ما أدى إلى حركة نزوح للأهالي خشية استمرار الاستهداف.

- قالت "قسد" في بيان: "استهدفت طائرة مسيرة تابعة لمسلحي حكومة دمشق عصر اليوم إحدى نقاط قواتنا العسكرية في منطقة دير حافر"، وذكرت أن الهجوم لم يسفر عن أي خسائر بشرية أو مادية، وبينت: "ردت قواتنا فوراً بضربات دقيقة على مصادر النيران وحققت إصابات مؤكدة أجبرت المعتدين على التراجع".

- قالت "قسد" في بيان لها: "ارتكبت فصائل تابعة لحكومة دمشق المؤيدة لتركيا مساء السبت مجزرة بحق المدنيين في قرية أم تينا بريف دير حافر شرقي حلب، حيث بدأت الهجمات بالطائرات المسيّرة، تلتها هوجة من القصف المدفعي المكثف عند الساعة السابعة مساءً، مستهدفة منازل الأهالي بشكل مباشر"، وأضاف البيان: "نتيجة لهذه الهجمات، استشهد سبعة مدنيين وأصيب أربعة آخرون بجروح متفاوتة".

- أدانت الإدارة الذاتية القصف الحكومي الذي طال مناطق مأهولة بالمدنيين في قرية "أم تينا" بريف دير حافر شرق حلب، وقال بيان الإدارة إن "فصائل تابعة لحكومة دمشق المؤقتة، ومرتبطة بالدولة التركية، ارتكبت مجزرة مروعة بحق المدنيين في قرية أم تينا بريف دير حافر شرقي حلب. حيث بدأت الاعتداءات باستخدام الطائرات المسيّرة، تبعها قصف مدفعي مكثف، استهدف منازل الأهالي بشكل مباشر، ما أدى إلى استشهاد سبعة مدنيين بينهم أطفال ونساء وإصابة أربعة آخرين بجروح"، وأضاف أن القصف يأتي في وقت تمر فيه سوريا بمرحلة حساسة تحتاج إلى جهود كافة الأطراف لبناء مستقبل آمن ومستقر بعيداً عن العنف والإقصاء، وأشار البيان إلى أن "الشعب السوري عانى على مدى أكثر من عقد من الزمن من القتل والدمار والمجازر، وما تزال مثل هذه الممارسات تثبت عدم جدية بعض الأطراف في بناء سوريا جديدة قائمة على الحرية





والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وشدت الإدارة الذاتية على "ضرورة محاسبة مرتكبي هذه الجرائم أمام العدالة، وعدم السماح بإفلات المجرمين من العقاب، ونطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية تجاه ما يتعرض له المدنيون من اعتداءات متكررة".

- استهدف مجهولون بقذيفة "أر بي جي" نقطة عسكرية تابعة لـ "قسد" في منطقة "الحويجة" ببلدة "ذيبان" شرقي دير الزور.
 - خرج رتل عسكري لـ "قسد" يضم عشرات الآليات من مدينة "الطبقة"، باتجاه منطقة "دير حافر" شرقي حلب.
 - عثر على جثة عنصر من "قسد" مقتولاً بالرصاص في حديقة "الشهداء" في مدينة "القحطانية" شمال شرق الحسكة.
 - سيرت قوات التحالف الدولي دورية عسكرية مؤلفة من عدة آليات قرب ضفة نهر الفرات في مدينة "الشحيل" وبلدة "الحوائج".
٥. ملف وزارة الدفاع والفصائل العسكرية:

- استقبل محافظ إدلب "محمد عبد الرحمن" وزير الدفاع اللواء "مرهف أبو قصرة"، في زيارة رسمية خصّصت لبحث تكثيف الجهود للكشف عن الألغام ومخلفات النظام البائد وإزالة السواتر في أرياف المحافظة بما يعزز السلامة العامة ويحمي حياة المدنيين، وأكد الجانبان خلال اللقاء ضرورة إبعاد مستودعات الذخيرة عن المناطق السكنية حفاظاً على أمن الأهالي، كما تناولا بالتفصيل التفجير الأخير الذي شهدته المحافظة مع التشديد على تعويض المتضررين وتلبية احتياجاتهم العاجلة.

٦. ملف الأمن العام، وتحركات إدارة الأمن العام:

- تمكّنت قيادة الأمن الداخلي في محافظة حمص من إلقاء القبض على المدعوين "محمد الجاسم" و"رائد أحمد الحمود"، إثر قيامهما بإطلاق النار على إحدى دوريات الأمن الداخلي أثناء جولتها الميدانية في منطقة تل الشور بريف





المحافظة الغربي، ليلة أمس، ما أسفر عن استشهد أحد عناصر الدورية وإصابة عنصرين آخرين بجروح متفاوتة.

- نفذ فرع مكافحة المخدرات في محافظة حلب، بالتعاون مع قيادة قوى الأمن الداخلي، عملية نوعية استهدفت إحدى المزارع في منطقة "عفرين" شمال حلب بناءً على معلومات دقيقة ورصد مسبق، وتمكنت القوة المنفذة من ضبط مزرعة مزروعة بنبات القنب بكميات كبيرة تستخدم في إنتاج مادة الحشيش المخدر، حيث جرى مصادرة الكميات المضبوطة وإلقاء القبض على صاحب المزرعة، ليُحال مباشرة إلى الجهات القضائية المختصة لاستكمال التحقيقات.

▪ ثالثاً: قراءة تحليلية لأبرز التطورات والسيناريوهات المتوقعة:

الوضع السياسي يتجه نحو فصلٍ تكيفي جديد بين إطار الدولة والسياق الدولي؛ خطوات مثل تهديد قبول الطعون على أعضاء الهيئات الناخبة تُظهر رغبة السلطة في إحكام شرعية داخلية شكلية مع إبقاء نافذة للتعامل مع ملاحظات المجتمع المحلي، بينما الحراك الدبلوماسي المكثف—من رفع العلم في واشنطن إلى لقاءات وزراء وخطابات دبلوماسية بريطانية وأوروبية—يعكس محاولة دمشق استثمار النافذة الدولية الحالية لإعادة إدماج اقتصادي وسياسي مشروط. في هذا السياق، الموقف الأميركي المتذبذب حيال قانون قيصر، وتصريحات المبعوث وتبنيه لخطاب التفاؤل حول رفع العقوبات، يفتحان فرصة تفاوضية كبيرة للاقتصاد السوري إذا ربطت دمشق خطوات عملية قابلة للقياس بالتحقق الدولي؛ لكن أي تسوية ستبقى مرهونة بشروط صارمة وإمكانية العودة للعقوبات حال فشل الالتزامات، ما يجعل المسار هشاً ويستدعي إدارة خارجية وداخلية دقيقة لتثبيت المكاسب المحتملة.

على الصعيد الأمني الميداني، تتعاضد مخاطر التفجّر أو التوسع العسكري المحلي في عدة محاور؛ التوغلات الإسرائيلية والعمليات الميدانية المتكررة في الجنوب والمرتفعات وحوض اليرموك وقنيطرة تؤكد أن الترتيبات الهشة مع الجوار لا تزال عرضة للتصعيد التكتيكي، ولا سيما مع تحركات صارمة مثل تفتيش القرى وإنشاء حواجز وإشراف على تحرك السكان. ملف السويداء يشكل بؤرة إنسانية وسياسية متفجرة: الاحتجاجات واتهامات العشائر واللجان المحلية للسلطة





بالعقبات أهام وصول التحقيقات الدولية، وادعاءات وجود آلاف المشردين ومئات المختطفين، كلها عوامل تضع احتمال انفجار محلي أو تحويل القضية إلى صراع مفتوح بين المجتمع المحلي والسلطة. هذا يجعل أي تقدم دبلوماسي على مستوى دمشق عرضة للتقويض إذا لم تُعالج قضايا الحماية والمساءلة بشكل جدي وشفاف.

القطاعات الاقتصادية تُظهر مؤشرات إيجابية نسبياً؛ نمو الصادرات ونشاط حملات تمويل البنية التحتية يدلان على محاولة الحكومة خلق روافع اقتصادية داخلية وتحسين صورة الاستقرار الاقتصادي. لكن هذه المكتسبات تبقى هشة طالما بقيت العقوبات الغربية/الأمريكية أو تهديدات عودة العقوبات أداة ضغط. لذلك فإن أي نافذة اقتصادية تتطلب حزمة سياسات داخلية فورية: ضمانات حقوقية واضحة للمستثمرين، شفافية في العطاءات والمشاريع، وخطوات ملموسة لاستعادة ثقة الدول والشركاء التجاريين.

الملفات المجتمعية والقضايا الحقوقية تتصادم مع الحسابات السياسية: اعتقال شخصيات اقتصادية أو حقوقية مثل حالة المحامي المزعوم تُضعف من مصداقية أي دعوات للحوار أو إعادة بناء علاقات دولية، وقد تُطرح بمقترحات إصلاحية داخلية إن وُجدت. تصعيد منظمات حقوقية محلية ودولية سيزيد من عزل الشرعية الدولية المحتملة إن لم تُقدّم دمشق حلولاً عملية قابلة للتحقق. بالمقابل، تحركات المعارضة (مثل إعلان المجلس السوري الأهميركي عن صفقة مع الكونغرس) قد تسرع عمليات التفاوض لكنها تفتح مجالاً للجدل الداخلي حول شرعيتها وشروطها، وتزيد التعقيد السياسي لأن أي اتفاق يُقاس بمنهجية تحقق ونقل مسؤوليات على مدى سنوات.

في مناطق التماس والشرقي، العنف بين قسد والقوات الموالية للدولة والوجود المتعدد الفاعلين (تحالفات محلية وإقليمية ودولية) يخلق سيناريوهات متقلبة: تصعيد عشوائي يؤدي إلى موجات نزوح جديدة ويعقد اتفاقات تقاسم النفوذ. أم تينة كمثال تظهر قدرة الأحداث الصغيرة على توليد هجمات اتهامية متبادلة قد تتصاعد بسهولة إلى مواجهات أوسع، خصوصاً مع دخول الطائرات المسيّرة كعامل متغير في موازين الردع والتكتيك.





القراءة الاستشرافية القصيرة (السيناريوهات المحتملة خلال ٣-١٢ شهراً):

سيناريو تثبيت مشروط: نجاح دبلوماسي تقوده خطوات أولية قابلة للتحقق (تعاون جزئي في ملف المفقودين، خطوات اقتصادية شفافة، تسهيلات ومبادرات إنسانية) يؤدي إلى تخفيف عقوبات تدريجي وجذب استثمارات محدودة، مع استمرار توتر أمني موضعي في الجنوب والشرقي. هذا السيناريو يتطلب من دمشق إجراءات ملموسة في الحوكمة والحقوق وإطلاق برامج واضحة لحماية الأقليات والمختطفين.

سيناريو الانزلاق المحلي: فشل في معالجة ملف السويداء وامتداد الاحتجاجات أو عمليات انتقامية محلية، إلى جانب توترات حدودية مع إسرائيل وعمليات عسكرية متبادلة، يؤدي إلى تآكل المصداقية الدولية وتجميد أي تسوية، وربما موجة نزوح داخلية وأزمة إنسانية أوسع.

سيناريو الاقتراب الإقليمي المتوازن: تقارب إقليمي برعاية وسطاء (أمريكيون/أوروبيون/عرب) يقترن بتسويات أمنية جزئية مع تركيا وإسرائيل، مقابل ضمانات سورية بعدم استخدام الأراضي لتهديد جيرانها وبدء برنامجي تعاون اقتصادي مع الضمانات الدولية. هذا السيناريو صعب لكنه ممكن بشرط وجود حوافز قوية ومتابعة دولية مكثفة.

توصيات عملية فورية (قابلة للتطبيق وموجهة للفعل السياسي والأمني والإنساني):

للأطراف السورية: إطلاق آلية شفافة ومستقلة للتحقق من مصير المختطفين والمهجرين في السويداء مع إشراك أممي/محايد، ونشر نتائج مرحلية قابلة للمراجعة لتقليل الشكوك المحلية والدولية. ذلك سيقفل من احتمالات انفجار محلي ويمنح مزيداً من الشرعية لأي تسوية دولية.

للحكومة: ربط أي مبادرات اقتصادية بدفعة إصلاحية قضائية وإدارية تضمن حماية المستثمرين وحرية إعلامية محدودة كدليل على النية الإصلاحية؛ وتزامن ذلك مع خطوات ملموسة بحقوق الإنسان (إطلاق سراح مدنيين موقوفين بغير تهم واضحة، توفير وصول المنظمات الإنسانية).





للقوى الإقليمية والدولية: فرض آليات رقابة واضحة لعملية رفع العقوبات—مقاييس قابلة للقياس وزمنية—مع آليات عقاب واضحة في حال الانتهاك، لتجنّب مفاجآت وإعادة تفعيل العقوبات بشكل مدروس.

أمنياً: احتواء محاور الاشتباك عبر قنوات اتصال طارئة مع الجهات الفاعلة الإقليمية (إسرائيل وتركيا وقيادات محلية في الجنوب والشرقي) لمنع تصعيد تكتيكي يتحول إلى مواجهة أوسع؛ كما ضرورة تركيز على إجراءات حماية المدنيين في مناطق التماس.

مجتمعياً وإعلامياً: برنامج استهلاكي لإعادة بناء الثقة المحلية يتضمن فتح قنوات تواصل مع وجوه وشخصيات محلية في السويداء ودرعا وتقديم تعويضات أولية للمتضررين وإطلاق مشاريع بنية تحتية سريعة ذات أثر مباشر على حياة الناس.





Political Keys
مفتاحك للحقيقة

«بوليتكال كيز - Political Keys»

منصة إعلامية مستقلة، تعمل على إعداد تقارير رصدية لأهم الأحداث في الشرق الأوسط وإفريقيا، وتقديم تحليلات لأبرز الأخبار والأحداث الساخنة بشكل مهني وموضوعي. تضع بوليتكال كيز - Political Keys الخبر في سياقه وتحاول تقديم قراءة موضوعية وعميقة لأهم التحولات والقضايا الدولية.

